الحكومة تناقش استلام محصول القمح والامتحانات العامة وتنشيط الاستثمار

عرنوس: تبسيط إجراءات الترشح لانتخابات مجلس الشعب

وزير التربية لـ«الوطن»: التشدد في تطبيق القانون ٤٢ الخاص بالغش الامتحاني

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أهمية اتخاذ كل الإجراءات لتبسيط وتسهيل إجراءات تقديم أوراق الترشح لانتخابات مجلس الشعب، وبذل كل الجهود لإنجاح هذا الاستحقاق الدستوري المهم، مشدداً على كل الجهات المعنية مؤازرة وزارة التربية وتقديم كل ما يمكن لضمان سير امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة بكل يسر وسهولة.

ولفت عرنوس خلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية أمس إلى أهمية المتابعة المباشرة والمستمرة لتسهيل استجرار كل حبة قمح منتجة ضمن الأراضي السورية، مبيناً ضرورة إعداد سياسة واضحة ومعتمدة لتصدير المنتجات التي تحقق فائضاً عن حاجة السوق المحلية، بهدف توفير القطع الأجنبي وزيادة الإنتاج وتأمين المزيد من فرص العمل وتحسين واقع الخدمات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وناقش مجلس الوزراء خلال جلسته، عدداً من القضايا المتعلقة بالاستعدادات النهائية لفتح المراكز وبدء استلام محصول القمح وإجراء الامتحانات العامة، إضافة إلى تفعيل قانون التشاركية وتنشيط الاستثمار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير التربية محمد عامر مارديني اتخاذ الوزارة كل تعزيز مشاركتها في البناء وإعادة الإعمار الإجراءات الإدارية، ومتطلبات طباعة الأوراق وإيصالها إلى المراكز الامتحانية بشكل سليم، بما يسهم في سير العملية الامتحانية للشهادتين الثانوية والإعدادية بيسر وسهولة.

وأكد العمل على تأمين أجواء مناسبة للطلاب، وحرص الوزارة على التعامل مع موضوع الغش وعدم السماح به انطلاقاً من تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين التلاميذ، مشيراً إلى أنه سيتم التشدد في تطبيق القانون ٤٢ الخاص بالغش الامتحاني لردع أي عملية غش محتملة.

وقال: سيتم التعاطي مع الطلاب بمنطق الأهل وبالطريقة التي تساعد التلاميذ فعلاً على الوصول إلى سدة النجاح.

وجرى خلال الجلسة، التأكيد على تكثيف التواصل مع الجاليات السورية بالخارج لتعزيز مشاركتها في البناء وإعادة الإعمار وتقديم التسهيلات اللازمة لتحفيزها على الاستثمار والاستفادة من الميزات والإعفاءات التي تضمنها قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، بالتوازي مع تفعيل قانون التشاركية، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من ميزاته وإعداد قائمة متكاملة بالمشاريع المطروحة للتشاركية مع القطاع الخاص والإعلان عنها، إضافة إلى تشديد الرقابة على الأسواق وخاصة المطاعم واتخاذ أقصى العقوبات بحق المخالفين وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وفي سياق الإصلاح الإداري وإعادة هيكلة المؤسسات وتحديد الصلاحيات والمهام وتحميل المسؤوليات بدقة وتوفير بنى تحتية مؤسساتية قوية لمكافحة الهدر والفساد، تمت مناقشة مواد مشروعي صكين تشريعيين يتضمنان تعديل بعض أحكام قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية وقانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وذلك بما يحقق الانسجام والتكامل بين دوريهما بكفاءة وفاعلية.

واستعرض المجلس مذكرة وزارة السياحة حول الاستعدادات للموسم السياحي ٢٠٢٤ والإجراءات المتخذة، لتشجيع القدوم السياحي والمشاريع المنجزة خلال الفترة الماضية في مختلف المحافظات، حيث تم التأكيد على استكمال إنجاز خريطة التعليم والتدريب السياحي وتخصيص مواقع جديدة لاستثمارها كمشاريع تخص السياحة الشعبية واستمرار تأهيل وترميم المواقع المعروفة عالمياً كمقاصد رئيسة للسياحة الثقافية، ومواصلة إقامة ملتقيات الاستثمار السياحي وملتقيات فرص العمل، وتطوير منتجات السياحة العلاجية الطبية، وتشجيع إقامة الحاضنات التراثية لحماية المهن اليدوية.

وفي إطار الاهتمام الحكومي بمشروع قانون ذوي الإعاقة الذي يجري نقاشه حالياً في اللجان المختصة بمجلس الشعب، أجرى مجلس الوزراء نقاشاً موسعاً حول أهمية هذا القانون، بما يحمله من مفهوم جديد للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية الدمج في المجتمعات، وبما يسهم بتوفير البيئة والثقافة اللازمتين لإرساء المفاهيم التي يتضمنها والتي ستشكل نقلة نوعية في التعامل مع ملف ذوي الإعاقة.

ووافق المجلس على قرار يتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ١٦ لعام ٢٠٢٤ الذي يجيز للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه، بهدف تصنيعه وتسويقه، كما وافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية.

العقاري يربح أكثر من ٦ مليارات في ٣ أشهر.. ويمنح ١٧٤٣ قرضاً بقيمة ٦٥ ملياراً

مدير عام العقاري لـ«الوطن»: لا تعديل على سقوف القروض السكنية حالياً

| عبد الهادي شباط

كشفت بيانات المصرف العقاري أن أرباح العقاري تجاوزت ٦,٧ مليارات ليرة في الربع الأول من العام الجاري ٢٠٢٤ في حين تجاوزت إيراداته على ١٣,٧ مليار ليرة وسجلت محفظة الودائع ١٤ ألف مليار ليرة والسيولة ١٣ ألف مليار ليرة.

وفي توضيح لـ«الوطن» حول رفع السقوف بيّن المدير العام مدين علي أنه ليس هناك زيادة أو تعديل على سقوف هذه القروض خلال الفترة الحالية وأن رفع سقوف القروض يتم لدى العقاري بناء على حالة التقييم التي يجريها المصرف للسقوف الحالية للقروض وقدرتها على تحقيق المنفعة من التمويل الذي يحصل عليه الأفراد أو الجمعيات من العقاري، وخاصة مع حالة التضخم التي حصلت خلال الفترة الماضية، على حين استبعد أن يسهم رفع سقوف القروض في رفع حالة التضخم الحالية لأن عمليات التمويل التي يمنحها المصرف هي لتمويل عمليات شراء وإكساء وغيرها، وهي عمليات حقيقية وتتم وفق معايير ومتابعة لدى المصرف.

وبخصوص المدير العام أن العقاري حقق متانة مالية ومصرفية وهو ما سمح بتحقيق ربح صافي مهم، مع الأخذ بالحسبان أن البنك في إطار الحوكمة والحوكمة، قام بتشكيل مؤن للديون المشكوك بتحصيلها (ديون غير منتجة) خلال الفترة الماضية، وخاصة أن العقاري يستند إلى جملة من السياسات والإجراءات أهمها إغلاق نسبة مرتفعة جداً من ملفات القروض المتعثرة عن طريق السداد الكامل أو عمليات الجدولة، وحالة شبه الانعدام لظاهرة تعثر القروض والتوظيف بشهادات الإيداع وسندات الخزينة العامة ومعاودة منح القروض والتسهيلات، وطرح منتجات جديدة تتناسب مع الأوضاع الراهنة والمتابعة المستمرة للزبائن والمتعاملين والاستمرار بآلية تخفيف نفقات الاستثمار وضبط وترشيد النفقات الإدارية والمالية ومكافحة حالات الفساد والهدر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون المدير العام في المصرف أكرم درويش أن العقاري منح عبر فروعه ١٧٤٣ قرضاً منذ بداية العام وحتى بداية شهر نيسان الماضي بقيمة تجاوزت ٦٥,٦ مليار ليرة، في حين بلغت استثمارات المصرف ٢٧٠ مليار ليرة إضافة إلى منح قرض للمؤسسة العامة للإسكان لتمويل مساكن المتضررين من الزلزال التي تشيدها المؤسسة العامة للإسكان.

وهو ما يفيد العقاري (أي عملية تحقيق الأرباح) في تصحيح المركز المالي للبنك، ويساعد بقوة في زيادة حجم الأموال الخاصة التي كانت قد تآكلت نتيجة الخسائر، إضافة إلى أن تحسن المركز المالي مهم في القدرة على منح الحوافز.

خلاف بين الأعلاف والفلاحين على سعر الشعير.. وسعر الشراء في الحسكة أقل من باقي المحافظات

مدير الأعلاف لـ«الوطن»: ٣ آلاف ليرة سعر (مجز).. والفلاحون غير راضيين

| هناء غانم - دحام السلطان

أثار السعر الجديد لشراء مادة الشعير خلافاً بين الاتحاد العام للفلاحين والمؤسسة العامة للأعلاف، ففي وقت اعتبر المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن قرار المؤسسة بتحديد سعر شراء مادة الشعير من الفلاحين (مجز) لهذا الموسم والمحدد بـ٢٨٠٠ ليرة للكيلو غرام الواحد يضاف إليها ٢٠٠ ليرة دعم من صندوق دعم الإنتاج الزراعي ليصبح سعر الكيلو الواحد ٣٠٠٠ ليرة وذلك من كل المحافظات عدا الحسكة التي تم تحديد سعر الشراء بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة يضاف إليها ٢٠٠ ليرة دعم ليصبح سعر الكيلو الواحد ٢٢٠٠ ليرة.

وأضاف: ناهيك بالتكاليف الأخرى التي سوف تتحملها المؤسسة من مستلزمات وأكياس الخيش والتخزين وغيرها من التكاليف والتسهيلات التي ستعمل المؤسسة على تقديمها من أجل تشجيع الفلاحين على تسليمهم محصول الشعير، أي بزيادة جيدة عن العام الماضي حيث كان السعر ٢٠٠٠ ليرة سورية.

شباط أوضح أن مؤسسة الأعلاف هي مؤسسة اقتصادية ويدخل ميزان هاجسها في عمليتي الربح أو الخسارة، وهي ليست على استعداد أن تتعامل مع محصول الشعير في الحسكة أسوة ببقية المحافظات لأن التعامل فيه بهذا الشكل سيشكل خسارة حقيقية مؤكدة للمؤسسة، موضحاً أن مخازن مستودعات فرع المؤسسة في محافظة الحسكة تصل اليوم إلى ٥ آلاف طن ولا يوجد تصريف لها، وإن قامت المؤسسة بشراء كميات جديدة من المحصول وفق السعر المعتمد لدى المحافظات الأخرى، فإنها ستدخل حكماً في مأزق صعوبة النقل وسوق التصريف بينها وبين محافظات الداخل الأخرى، والخسارة في النهاية.

وحول الآلية التي تم من خلالها اعتماد السعر قال تحديد السعر تم على أساس التكاليف وأسعار المادة بالسوق، مبيناً أن القمح محصول إستراتيجي ولابد أن يسلم كاملاً، أما الشعير فلا نستطيع أن نجبر الفلاح على التسليم، علماً أن إنتاج الشعير للموسم الحالي أفضل من الموسم الفائت، ومن المتوقع أن يكون إنتاج المحصول للموسم الحالي بحدود ٤٠٠- ٥٠٠ ألف طن.

وأضاف شباط: إن السعر المحدد لاقى قبولاً ورضا من الفلاح وخاصة أن السعر في السوق ٢٦٠٠ ليرة سورية، مشيراً إلى حاجة المؤسسة لاستجرار ١٠٠ ألف طن قابلة للزيادة، قيمتها ٣٠٠ مليار ليرة سورية، وذلك لتعزيز مخازين المؤسسة من مادة الشعير، منوهاً بأن دفع ثمن المحصول سيكون خلال ٧٢ ساعة من تاريخ التسليم بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة ورفع القوائم للمصرف الزراعي.

وبيّن شباط أن استلام الشعير يبدأ من تاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٦ وفق شهادة المنشأ التي يقدمها الفلاح، موضحاً أن المؤسسة التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي حددت ٢٦ مركزاً للاستلام في كل المحافظات، موزعة على ٣ مراكز في حمص في الفرقلس والمخرم وحمص المركزي، و٣ مراكز في حماة في سلمية وسلحب وعين البار، و٤ مراكز في حلب في مسكنة ودير حافر ومعمل تل بلاط وبردة، و٣ مراكز في إدلب في سنجار وأبو الظهور وخان شيخون، و٣ في ريف دمشق في عدرا والكسوة والناصرية، ومركزين في القنيطرة في خان أرنبة والقصيبة، ومركزين في درعا في إزرع والصنمين، ومركز في كل من نبع العرى بالسويداء والأذقية المركزي، وصافيتا في طرطوس، والثروة الحيوانية في الحسكة، والتبني بدير الزور، والسبخة في الرقة.

وحول عقود استيراد الأعلاف في المؤسسة أكد وجود عقود كبيرة، وقال: لدينا مخزون بحدود ١٥٠ ألف طن منها ٥٠ ألف طن ذرة صفراء و٢٥ ألف طن كسبة و٢٢ ألف طن شعير و٥٠ ألف طن نخالة.

وعن الأسعار قال هناك انخفاض لأسعار الأعلاف بنسبة جيدة هذا العام مقارنة بالعام الماضي ومن المتوقع أن يكون هناك زيادة أخرى في ظل الموسم الخير القادم والمراعي.

> رئيس اتحاد فلاحي الحسكة: حالة استياء والسعر غير مقبول.. والأعلاف: لدينا مخازين كبيرة في المحافظة ولا يوجد تصريف لها

إعادة نظر

رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أكد لـ«الوطن» أن الفلاحين غير راضين عن السعر الذي تم تحديده لمادة الشعير.

وقال: إن مطالبنا كاتحاد فلاحين هو التراجع عن السعر المحدد وزيادته ليكون حقاً (مجزياً) ورفعه لنحو ٤٠٠٠ ليرة سورية.

وأضاف: والأهم هو عدم التمييز بالسعر بين المحافظات السورية كما جاء في القرار معتبراً أن هذا أمر غير مقبول والعدالة والمساواة لكل المحافظات أسوة بمحصول القمح، معتبراً أن اختلاف السعر يفتح باباً للسماسرة وغيرهم!

«كُم» مرتب

في الحسكة خلقت حالة الكيل بمكيالين مفارقة «غريبة- عجيبة» حيال التفاوت والفارق الكبير في السعر الذي نقص الرقم فيه مبلغ ٨٠٠ ليرة في الكيلو غرام الواحد في المحافظة، ما سبب حالة استياء عارمة لدى فلاحي الحسكة، الذين يعيشون مع زراعتهم ظروفاً استثنائية قاهرة، في ظل ظروف حصار وتضييق مزمنة عصية، وغياب كامل لحوامل الطاقة والبذور المحسّنة والتمويل منذ نحو تسع سنوات، تُضاف كلها إلى سنين القحط «المحل» العجاف التي امتدت على مدار ثلاث سنوات مضت، وأضيفت لها سنة رابعة جديدة هذا العام، التي لم تشهد الرقعة الجغرافية الزراعية فيها حصاداً هذا العام أيضاً في معظم المناطق الجنوبية والغربية والجنوبية الغربية من المحافظة، ناهيك بتذبذب الإنتاج في بعض المناطق الأخرى المحصودة.

وطالب فلاحو الحسكة بإعادة النظر في السعر الجديد الذي شكل لهم صدمة مفجعة لا يمكن هضمها، ولا تدخل في ميزان ولا قبان، مؤكدين أن عدم مساواة تعرفة سعر محصولهم بالأسعار في باقي المحافظات، ما هو إلا دليل مبطّن إلى تطفيشهم وإغلاق الأبواب في وجوههم لمنعهم من تسويق محاصيلهم إلى مراكز التسويق المعتمدة لدى مؤسسة الأعلاف، ما يفتح الباب أيضاً ليكونوا مكسر عصا وعرضة للابتزاز العلني والمقايضة لدى السماسرة والوسطاء في السوق السوداء، لتتجدد المعاناة على غرار المعاناة التي لحقت بمحاصيل أقطانهم في الموسم الماضي، الذي كان السعر الرسمي للطن الواحد فيه ١٠ ملايين ليرة، لكن لم يتم شراؤه من مؤسسة الأقطان آنذاك، ليكونوا بذلك صيداً سهلاً لدى تجار السوق السوداء بسعر حدوده للفلاحين بـ٥ ملايين ليرة فما دون!

بدوره أكد رئيس اتحاد فلاحي المحافظة عبد الحميد الكركو أن السعر غير مقبول وشكل حالة استياء وضعف وربما تقصير أمام فلاحي المحافظة الذين من المفترض أن نعمل على رفع الحيف عنهم ونقف إلى جانبهم ونؤازرهم ونساندهم في ظل الظروف القاهرة العامة بالمحافظة، موضحاً أن الفلاح قام ببذار مساحات واسعة من محصول الشعير لأنه أقل كلفة نسبية من محصول القمح، وكان يُمنّي النفس أن يكون السعر مجزياً له، لا مجحفاً بحقه، ونرجو من الجهات المعنية المركزية التعامل مع هذا الإجحاف لإنصاف سعر الشعير بالمحافظة أسوة بالسعر الذي تم اعتماده بالمحافظات الأخرى.

---

١٠ مليارات خسارة الاتصالات جراء سرقة الكابلات في ٥ أشهر.. وأكثر من ٢٤ ملياراً في ٢٠٢٣

الحسن لـ«الوطن»: خروج الخدمة عن عدد كبير من المواطنين

| راما العلاف

يستمر انتشار ظاهرة التعدي على شبكات الكهرباء والاتصالات في سورية بشكل واضح مخلفة أضراراً وخسائر مادية كبيرة للقطاعين، ناهيك عن الأضرار الناجمة عن مشاكل في البنى التحتية وشبكات الصرف الصحي والأعطال وغيرها.

المدير العام للشركة السورية للاتصالات سيف الدين الحسن كشف لـ«الوطن» أنه بلغت خلال العام ٢٠٢٤ وحتّى تاريخه أطوال الكوابل المسلحة وغير المسلحة المسروقة ٢٣٩٩٦ متراً بتكلفة تقريبية ٦,٩ مليارات ليرة سورية، وبالنسبة للكوابل المعلقة فقد بلغت الأطوال ٥٠٢٥٣ متراً بتكلفة تقريبية ٣,٢ مليارات ليرة سورية.

وعن حجم الخسائر الناجمة عن السرقات خلال العام ٢٠٢٣ بلغت أطوال الكابلات المسلحة وغير المسلحة المسروقة ٥٧٠٧٩ متراً بكلفة تقديرية نحو ١٣,٧ مليار ليرة سورية، أما بالنسبة للكوابل المعلقة فقد بلغت أطوال الكوابل المسروقة ٢٠٩٩٢٢ متراً بكلفة تقديرية نحو ١٠,٥ مليارات ليرة سورية.

وأشار الحسن إلى تعرض قطاع الاتصالات في سورية لضرر كبير جراء ظاهرة التعدي على الشبكات الهاتفية، حيث تعرضت الكابلات الهاتفية في أغلب المحافظات السورية للسرقة، ما أدى لخروج عدد كبير من المشتركين من الخدمة، إضافة للتكلفة المادية الكبيرة لإعادة خدمات الاتصالات والانترنت للمشتركين.

وأكد أن الشركة السورية للاتصالات لم توفر جهداً في إعادة خدمات الاتصالات والانترنت للمشتركين جراء هذه التعديات بالسرعة الممكنة، كما سعت الشركة السورية للاتصالات للحد من هذه الظاهرة من خلال التعاون مع الجهات المختصة والمجتمع المحلي.

وكان مجلس الوزراء ناقش مشروع الصك التشريعي المتضمن التشدد بالعقوبات المفروضة على التعديات على خطوط الشبكات الكهربائية والهاتفية نظراً لما تسببه من أضرار جسيمة وتعطيل حركة الإنتاج والنشاط الاقتصادي في الدولة والإضرار بالمال العام، إضافة لما يلحق بالمواطنين من أضرار وخلل في تزويدهم بالخدمات الأساسية، ما استدعى فرض عقوبات رادعة بحق مرتكبي جريمة التعدي على شبكات الكهرباء والاتصالات بما يتناسب مع حجم الضرر الذي تؤدي إليه أفعالهم.

وقال وزير العدل أحمد السيد في تصريح صحفي: تمت مناقشة مشروع القانون الخاص بالاعتداء على شبكات الكهرباء والهاتف، ونحن نعلم أن هناك حالات ظهرت مؤخراً تكرر فيها قيام مجموعة من الأشخاص بالاعتداء على شبكات الكهرباء والاتصالات، وإن هذا الأمر لا يتعلق فقط بالضرر الحاصل على الاقتصاد الوطني وإنما يتعلق بالحاق الضرر بكل مواطن سوري على مساحة الوطن.

وأضاف: بفعل هؤلاء تقطع الكهرباء والاتصالات عن بعض المواطنين، لذلك كان لا بد من رفع عقوبة هؤلاء المجرمين والارتقاء بها لحد يحقق الردع العام والخاص، مؤكداً ضرورة وضع حد للاعتداء على شبكه الكهرباء، وقال: أعتقد أنه عندما يسير هذا المشروع وفق القنوات القانونية والواجبة ويصدر سيكون له أثر بالغ في تحقيق هذا الردع، ولا بد من محاسبة كل من يعتدي على مقدرات الدولة سواء في الكهرباء أم الاتصالات لأنها تمس المواطن السوري.